

دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة ومحاربة البطالة بالجزائر

د. بوزيان الرحماني هاجر

أستاذة محاضرة أ - المركز الجامعي عين تموشنت -

bouzianerahma@gmail.com

الملخص:

تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خفض نسب البطالة بسوق الشغل الجزائري من خلال القروض التي تمنحها لشرائح مختلفة من طالبي العمل، إذ أن هذه القروض بدون فوائد وتمس شرائح حساسة كالمكاثات بالبيوت مما ساهم بصورة مباشرة وفعالة في خلق مؤسسات مصغرة وصغيرة ساهمت إلى جانب خلق مناصب عمل، في جذب وتوجيه جزء مهم من انتاج الاقتصاد الموازي نحو الاقتصاد الرسمي. خاصة فيما تعلق بالصناعات التقليدية المسوقة في الأسواق الفوضوية وبالطرق التقليدية.

Résumé:

Agence nationale de gestion du micro-crédit Contribuer à la réduction Le taux de chômage dans le marché algérien grâce à des prêts accordés par les différents segments des demandeurs d'emploi , étant donné que ces prêts sans intérêt et affectant segments sensibles comme les femmes au foyer qui ont contribué directement et efficacement à la création d' un mini et petites entreprises contribué avec la création de postes l'action , à attirer et à diriger une partie importante de la production de l'économie parallèle vers l'économie de marché . En particulier en ce qui concerne les industries traditionnelles attachées commercialisés sur les marchés chaotiques et les moyens traditionnels .

مقدمة

يجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفاهيم العمل والبطالة قد اكتست أبعادا جديدة خلال نهاية القرن العشرين إذ تأثر مفهوم الشغل والتشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية، وتحسن مستويات المعيشة، وارتفاع المستويات العلمية لمختلف الشرائح الاجتماعية. وبصورة أعم بارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبحنا نلاحظ أنواعا من البطالة نذكر منها الاختياري أو الإرادي، والتقني، وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعامل عن بعد والعمل بالتناوب والعمل لحساب الغير والعمل المستقل. كما أفرزت العولمة توزيعا جديدا للتخصصات في العمل ونتج عنها تغيير جذري في "القيم التفاضلية للعمل" كمفهوم اقتصادي بحث وتوزعه على الدول والمجموعات الإقليمية.

- أولا/ البطالة في الجزائر: بعدما عرفت سنوات التسعينات بالجزائر أزمة بطالة حادة قاربت حدود 30 % نتيجة الظروف الأمنية وقتها، أعطت جهود الدولة في محاربة هذه الظاهرة ثمارها في السنوات الأخيرة.

1. مفهوم البطالة/

البطالة لغة: بطل الشيء يبطل بطلان وبطلانا: ذهب متياعا وخسرا فهو باطل والباطل: نقيض الحق والتبطل فعل البطالة وهو إتباع اللهو والجهالة فالبطالة مصدر بطل، وتعني عدم توافر العمل للراغبين فيه

والقادريين.¹ ويمكن القول أن هناك مفهومين للبطالة أولهما ضيق، والثاني موسع.²

(أ) **المفهوم الضيق**: فيشترط في البطالة توافر شروط ثلاثة وهي:

- دون عمل: أي لا يكون الشخص قد عمل لأية فترة من الزمن خلال فترة الاستاذ ولم يكن متغيباً بصورة مؤقتة عن العمل.
- الاستعداد للعمل حالياً: بأن يكون الشخص في وضع يسمح له باستلام عمل فوراً أو بعد فترة عن العمل.
- البحث عن عمل: بأن يكون الشخص قد اتخذ خطوات محددة للبحث عن عمل.

(ب) **المفهوم الموسع**: يختلف عن التعريف الضيق في جانبين هما:

- الاستعداد للعمل لا يعتبر هو الشرط الرئيس للتصنيف كعاطل، ويفسر الشخص بأنه على استعداد لقبول عمل إذا ما توفر أو عرض عليه بالشرط السائد.
- الشخص الذي لا يبحث عن عمل لأسباب محددة: أو أنه لم يتخذ أية خطوات للبحث عن عمل بسبب الاعتقاد بأن العمل غير متوافر أو بسبب نقص المعلومات عن مكان وجود عمل أو أسباب أخرى مشابهة لا تتعارض مع الاستمرار حالياً للعمل.

¹ السهلي، محمد علي، "علاقة البطالة بالجرائم المالية دراسة مسحية على نزلاء إصلاحية الحائل بالرياض من السعوديين"، ماجستير، الرياض، أكاديمية نايف للأمن، ص 11.

² www.maharty.com/vb/archive/index.php?t-843.htm.

2. أنواع البطالة:

أ) **البطالة الهيكلية:** تتجم عن التغير في بيئة الطلب الإجمالي بسبب التغير في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث يؤدي النمو في النشاطات الاقتصادية وانكماش بعضها على تغير الاحتياج في نوعية المهارات المطلوبة من العمالة. وهذا النوع من البطالة تجده بسبب فائض عرض في سوق عمل معين مع نقص عرض في سوق عمل أخرى في الوقت نفسه، وبإمكاننا القول بأن عدم ربط برامج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل وعدم مشاركة القطاعات الاقتصادية في وضع أو المشاركة في مناهج التعليم هي من أهم أسباب هذا النوع.

ب) **البطالة الاحتكاكية:** فتنشأ بسبب قضاء الشخص العاطل فترة معينة يبحث فيها عن عمل، وحيث تزداد تلك الفترة كما كانت المعلومات عن فرض العمل المتاحة قليلة أو كانت الفرصة أكبر في الحصول على عمل أفضل، وكلما كانت تكلفة البقاء وبقي الشخص الذي يبحث عن العمل عاطلا لمدة قليلة مقارنة بما قد يحصل عليه من ميزات في العمل الذي يلحق به، وهؤلاء هم المفصولون من أعمالهم أو تاركو أعمالهم طوعا أو بطالة، أو الداخلون الجدد (مثل الخريجين أو الخريجات التعليم الأكاديمي أو التعليم المهني)

ويمكن القول بأن السبب هنا هو نقص في المعلومات بين طالبي العمل والجهات المشغلة.

ج) **البطالة الطبيعية:** من الاستحالة أن تكون نسبة البطالة صفر، في أي مجتمع وهي بمعنى آخر عدد الأشخاص العاطلين عندما يكون سوق العمل في حالة توازن أي يكون العرض الإجمالي من العمالة مساويا للطلب الإجمالي لمنها عند مستوى أجور معين أي لا تتجاوز نسبة البطالة 5 %.

كما أن هناك أصناف أخرى من البطالة وهي:¹

(أ) البطالة الإقليمية: إذا تعرضت احد الصناعات المهمة المتركزة في إقليم إلى تدهور أو إغلاق احد المنظمات الاقتصادية في إقليم معين لا سباب اقتصادية يؤدي إلى ظهور بطالة وهي إقليمية وهيكلية حيث توجد فرص وظيفية ولكن في إقليم آخر.

(ب) البطالة الدورية: وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في قطر، ويحصل ذلك بين فترة وأخرى، ولذلك سميت بالدورية وتسمى كذلك البطالة الكينزية نسبة إلى عالم الاقتصاد الكينزي فإنها تعبر عن البطالة الحادثة بسبب نقص الطلب الكلي على السلع والخدمات، حيث يؤثر ذلك على مستويات الإنتاج والتوازن في الدخل القومي الحقيقي وبالتالي إمكانيات التوظيف في الطلب الإجمالي يدفع إلى خفض الإنتاج والاستغناء بالتالي عن جزء من العمالة .

(ج) البطالة الموسمي: أن بعض القطاعات هي النشاط الاقتصادي تتسم بطبيعة موسمية كالزراعة والبناء والتشييد والسياحة (ومثل بعض الوظائف التي تنشأ في مكة المكرمة أثناء فترة الحج أو أيام رمضان) إذا توقف الموسم توقف النشاط فيه.

(د) البطالة المتبقية: تتألف من أفراد يصعب أو يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابت أنهم يجدون من العسير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق الإنتاج مثل المعاقين جسديا وغيرهم .

¹ ورسك، ج.د.ن (ترجمة محمد عزيز، محمد كعييه)، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، بنغازي، جامعة قان يونس، ص 24-27.

و) البطالة الاختيارية: وهي التي يرجحها الفرد العاطل على العمل ويفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويض البطال.

هـ) بطالة الفقر: وهي الناشئة بسبب النقص في التنمية (لنقص في التنمية رأس المال بشقيه البشري والمادي أو نقص الطاقة الإنتاجية بصفة عامة)؛ إن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصا للعمل الثابت والمستمر بعكس البطالة في الأصناف السابقة.

- ثانيا/ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتحدي البطالة:

انتقل عدد السكان الموظفين بين سنة 2000 و 2013 حسب الديوان الوطني للإحصاء من 6.1 إلى 10.8 مليون؛ أي إنشاء ما يزيد بقليل عن 4.5 مليون منصب عمل. في نفس الفترة تراوح نمو الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات بين 3% و 6.1%¹ وقد كان لانتعاش القطاع الخاص وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة دور ذو أهمية في خفض مستويات البطالة بالاقتصاد الجزائري.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الصادر في ديسمبر 2001 المادة 04، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات يشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الإستقلالية.

¹ منتدى رؤساء المؤسسات، "من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري"، جوان 2015، ص 6.

وفي تعريف آخر: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "كل وحدة انتاج أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية".

وحسب برنامج التأهيل "ميذا" تعرف على أنها في "المقام الأول، عملية تعلم مستمر، والتفكير، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة، وردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة".¹

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف من البطالة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما في خفض معدلات البطالة وخلق مناصب عمل من خلال مختلف الخصائص التي تتمتع بها مثل:

- سهولة تأسيسها ونشأتها التي تستمد من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تعمل على تفعيل مدخرات الأشخاص في مجالات متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب وذوي الدخل الضعيف.
- جودة الإنتاج من خلال التخصص المحدد لمثل هذه المؤسسات الذي يعتمد على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعل هذه المؤسسات تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.²

¹ الوكالة المحلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الموقع:

<http://www.andpme.org.dz/index.php/fr>.

² اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية

- توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة منتجات محدودة أيدي عاملة، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، والمناولة.¹

- الاتصال السريع صعودا ونزولا: الذي يتم بين إدارة المؤسسة وعمالها، إلى جانب نظام المعلومات الذي يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة. لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

3. واقع البطالة بالجزائر: لقد تميز سوق الشغل في الجزائر منذ منتصف الثمانينيات إلى غاية نهاية التسعينيات بتفاقم كبير في نسبة البطالة التي جاوزت في بعض السنوات نسبة 30 %، بسبب الأزمة البترولية الحادة (1986م) وما انجر عنها من تراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى تقلص فرص العمل. خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة التي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

حاليا، تشير الاحصاءات الرسمية (التي وفرتها الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من جهة أخرى انتقال عدد

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 28/05/2003، ص 4.

¹ لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003/2004) ص 8.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 200.000 سنة 2001 إلى أكثر من 600.000 مؤسسة سنة 2011، أي ما يعادل معدل تأسيس 40.000 مؤسسة سنويا.

في غضون خمس سنوات، في حالة تنفيذ برنامج عمل عاجل كما يوصي به منتدى رؤساء المؤسسات من أجل تحقيق نمو بنسبة 8 %، يسمح البرنامج بتنمية إنشاء المؤسسات بصورة أكثر كثافة فرضية: 60.000 مؤسسة في السنة؛ بنسبة وفاة تعادل 10 إلى 15 %، يمكن أن يصل الإنشاء الخالص إلى 50.000 مؤسسة سنويا؛ أي 250.000 مؤسسة خلال خمس سنوات. يمكن توقع، على أساس 8 مناصب عمل لكل مؤسسة وفتح مليوني منصب عمل.¹

وقد تطورت نسب البطالة على مدا العشرية الأخيرة كالتالي:

جدول رقم (1): تطور نسب البطالة بالجزائر للفترة (2004-2014)

السنوات	العدد	%
2004	1672000	17.7
2005	1448000	15.3
2006	1241000	12.3
2007	1375000	13.8
2008	1170000	11.3
2009	1072000	10.2
2010	1076000	10.0
2011	1062000	10.0
2012	1253000	11.0
2013	1175000	9.8
2014	1214000	10.6

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ons، سنة 2015.

¹ منتدى رؤساء المؤسسات، "من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص7.

يتضح من الجدول أن نسبة البطالة بدأت في التراجع بشكل واضح انطلاقاً من سنة 2008 م، ليستمر هذا التناقص في أغلب السنوات الموالية، إذ انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.6% سنة 2014م. ويمكن نسب هذه النتائج الإيجابية المسجلة في تقليص فجوة البطالة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي سمح باستكمال العديد من المشاريع المتعطلة وانطلاق عدة ورشات ساهمت في خلق عدد هام من مناصب الشغل الدائمة إلى جانب تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وكذا البرامج الخاصة في الهضاب العليا والجنوب.

وعن توزيع نسبة البطالة حسب الجنس يتم إدراج الجدول الآتي:

جدول رقم (2): تطور نسب البطالة بالجزائر حسب الجنس

السنوات	رجال %	نساء %
2004	17.5	18.1
2005	14.9	17.5
2006	11.8	14.4
2007	12.8	18.3
2008	10.1	17.4
2009	8.6	18.1
2010	8.1	19.1
2011	8.4	17.2
2012	9.6	17
2013	8.3	16.3
2014	9.2	17.1

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات
ons، سنة 2015.

يبرز الجدول بوضوح أن نسبة البطالة مرتفعة في المجتمع النسوي عنه لدى الرجال بفرق بارز ازداد بقوة في الفترة الممتدة بين سنتي 2009 وسنة 2014، حيث تقريبا على طول هذه المدة النسبة مضاعفة، الأمر الذي دفع بالدولة لتخصيص قروض تمس شريحة النساء دون غيرها كما هو الحال لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- ثالثا/ حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق السياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والدعم موجه لفئة البطالين أو الذين لديهم عمل غير دائم والذين ليس لهم دخل، ويشمل ذلك المرأة الماكثة بالبيت والتي تريد القيام بنشاط منزلي يضمن لها مدخولا، وبالنسبة لصيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المستفيد، وتنظيم الوكالة يتركز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية.

ولقد تم استحداث أسلوب جديد للقرض المصغر دخل حيز التطبيق سنة 2005م، وتم تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر به؛ إذ تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر، الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، إذ تمنح

الوكالة خطين من القروض، فالأول هو بقيمة 400.000,00 دج في مجالات استثمارات متعددة تضم فروع الصناعة الغذائية بما فيها قطاعي الفلاحة والصيد البحري، والثاني بسلفة قيمتها 30.000 دج للحصول على مواد أولية موجه بالدرجة الأولى للصناعة الغذائية التقليدية، وهذه السلفة موجهة للنساء الماكثات في البيوت اللاتي يمارسن مهنا تقليدية، كصناعة العجائن بأنواعها وصناعة الحلويات، وما إلى ذلك؛ إذ إن هذه السلفية تسترجع من دون فائدة في مدة قدرها 15 شهرا، فيما قد تم رفع قيمة هذه الأخيرة إلى 100.000 دج ابتداءً من سنة 2011م.¹

منشورات مختلفة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، سنة 2012.¹

جدول رقم (3): تطور عدد مناصب الشغل حسب الوكالة إلى غاية 2015.06.30.

السنة	قطاع النشاط							المجموع
	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة التقليدية	تجارة	الصيد البحري	
2006	9 603	16 390	1 020	2 328	3 990	-	-	33 331
2007	4 025	9 734	1 112	4 810	6 165	-	-	25 846
2008	10 780	13 785	4 158	15 932	18 494	-	-	63 149
2009	18 232	13 705	6 282	21 170	31 712	-	-	91 101
2010	12 820	18 350	5 735	18 764	22 265	-	-	77 934
2011	24 338	73 021	12 538	35 657	15 863	-	-	161 417
2012	33 164	88 902	24 021	43 915	29 547	92	-	219 641
2013	19 410	78 864	16 861	32 724	17 663	357	174	166 053
2014	18 804	72 608	14 049	37 416	31 083	1 664	691	176 315
69 758	لغاية 2015/06/30							
المجموع	155 237	395 894	87 821	218 196	182 865	2 383	886	1 089 539

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الإلكتروني:
(/www.angem.dz/portail/index.php/ar)

تميزت سنة 2012 بأكثر عدد من القروض الممنوحة من طرف الوكالة ويمكن ارجاع ذلك لنتائج الخطوط الجديدة من القروض المستحدثة من طرف الوكالة كما يعود تراجعها في السنتين الأخيرتين لنشاط أجهزة أخرى تعمل على منح القروض للشباب كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذا باستثناء الصناعات التقليدية التي تتفرد بها الوكالة، إذ يظهر التطور المستمر للقروض الممنوحة في هذا المجال.

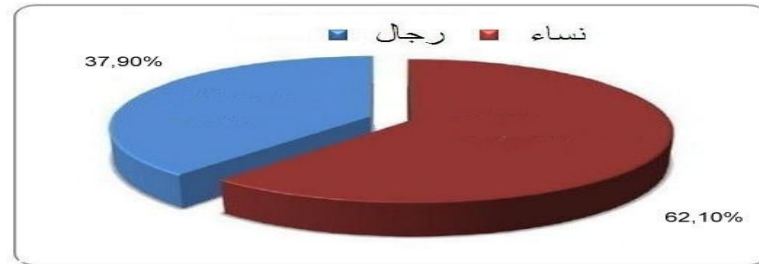
جدول رقم (4): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الجنس إلى غاية: 2015/06/30.

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	451 080	62,10%
رجال	275 279	37,90%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الإلكتروني:
(/www.angem.dz/portail/index.php/ar)

والشكل التالي يبين التباين الكبير بين الجنسين من حيث حصة القروض الممنوحة.

شكل رقم (1): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الجنس إلى غاية: 2015/06/30.



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الإلكتروني
(/www.angem.dz/portail/index.php/ar)

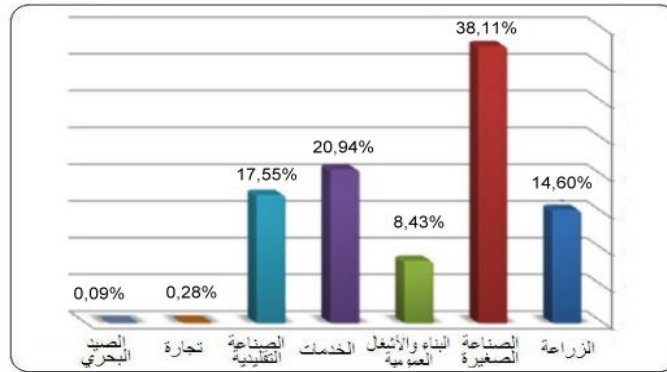
يهيمن عنصر النساء على القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة تفوق 60 بالمائة، ويعود ذلك لاهتمام الوكالة بشريحة النساء بوجه خاص من خلال القرض الموجه للماكثات بالبيوت بقيمة 100.000 دج ابتداء من سنة 2011. ويجدر الذكر أن هذه الفئة توجهن لنشاط دون آخر كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (5): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط إلى غاية: 2015/06/30.

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	106.066	14,60%
الصناعة الصغيرة	277.145	38,11%
البناء والأشغال العمومية	61.226	8,43%
الخدمات	152.062	20,94%
الصناعة التقليدية	127.215	17,55%
تجارة	2.012	0,28%
الصيد البحري	633	0,09%
المجموع	726.359	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الإلكتروني
(www.angem.dz/portail/index.php/ar)

شكل رقم (2): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط إلى غاية: 2015/06/30.



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الإلكتروني
(www.angem.dz/portail/index.php/ar)

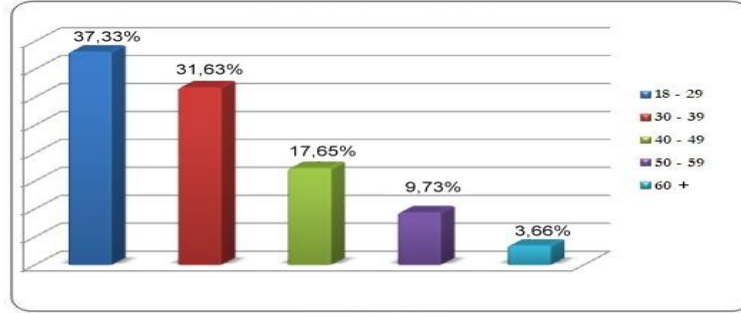
الصناعات الصغيرة في مقدمة النشاطات الممولة من طرف الوكالة بنسبة 38.11 بالمائة كما هو مبين في الجدول والشكل السابقين، باعتبار هذه الصناعات الصغيرة لا تتطلب رأس مال كبير وغالبا ما تكون تقليدية مما يحفز أصحابها خاصة العنصر النسوي للاقتراب من الوكالة والحصول على قروض منها لتنمية نشاطاتهم. أما بالنسبة للشريحة العمرية فلقد توزعت كالتالي:

جدول رقم (6): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الشريحة العمرية إلى غاية: 2015/06/30

النسبة %	العدد	الشريحة العمرية
37,33%	271 186	18 - 29 سنة
31,63%	229 726	30 - 39 سنة
17,65%	128 230	40 - 49 سنة
9,73%	70 646	50 - 59 سنة
3,66%	26 571	فما فوق سنة 60
100%	726 359	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الإلكتروني (www.angem.dz/portail/index.php/ar)

شكل رقم (3): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الشريحة العمرية إلى غاية: 2015/06/30



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الإلكتروني (www.angem.dz/portail/index.php/ar)

ابتداء من سن 18 سنة؛ وهو السن القانوني بالجزائر يحق للراغبين، الحصول على قرض من الوكالة دون وجود سقف لذلك؛ أي لأكثر من 60 سنة. والشباب ذوي الفئة العمرية الممتدة بين 18 و29 سنة على هرم القروض الممنوحة من طرف الوكالة بنسبة أكبر من 37 بالمائة والملاحظ أن التقدم في السن يرافقه انخفاض في نسبة طالبي القروض من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

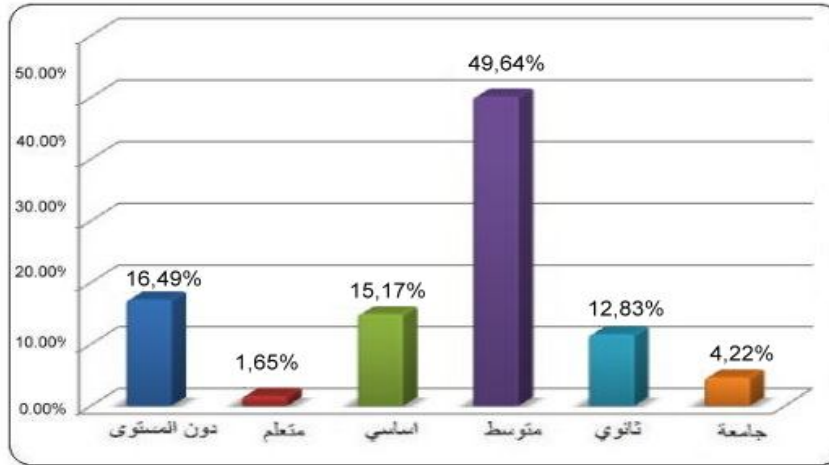
أما بالنسبة للعلاقة الموجودة بين المستوى التعليمي والقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نستقرؤها من خلال الجدول والشكل المرافق له التاليين:

جدول رقم (7): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب مستوى التعليم إلى غاية: 2015/06/30

النسبة %	العدد	مستوى التعليم
16,49%	119 757	دون المستوى
1,65%	11 982	متعلم
15,17%	110 192	ابتدائي
49,64%	360 577	متوسط
12,83%	93 180	ثانوي
4,22%	30 671	جامعي
100%	726 359	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الالكتروني
(www.angem.dz/portail/index.php/ar)

شكل رقم (4): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب مستوى التعليم إلى غاية: 2015/06/30



المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الالكتروني
(www.angem.dz/portail/index.php/ar)

ان البطالة وان كانت تشمل في المقام الأول طالبي العمل من غير المؤهلين، فإنها تشمل كذلك حاملي الشهادات الجامعية، إلا أننا في قراءة لشهادات التعليم الخاصة بالحاصلين على قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فإننا نجد ذوي المستوى التعليمي المتوسط يستحوذون على قروض الوكالة بالغالبية الساحقة بنسبة قاربت النصف في حين أصحاب المستوى الجامعي في المقام الأخير بنسبة تكاد لا تذكر مع أنه يمكن اعتبار أن البطالة بالنسبة لخريجات التعليم الجامعي تجمع بين المفهومين للبطالة؛ المفهوم الضيق، دون عمل أي لا يكون الشخص قد عمل لأية أسباب، والمفهوم الواسع من حيث كون الشخص على استعداد لقبول عمل إذا ما توفر أو عرض عليه بالشرط السائد، أو الشخص الذي لم يبحث عن عمل. ويعود تفسير ذلك لبرنامج القرض الممنوح من طرف الوكالة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم(8): عدد مناصب العمل المستحدثة حسب نمط التمويل للوكالة لغاية 2015/06/30.

عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة حسب البرامج %	عدد القروض الممنوحة	برامج التمويل
991 985	91,05	661 323	عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية
97 554	8,95	65 036	عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع
1 089 539	% 100	726 359	مجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عن طريق الموقع الالكتروني (www.angem.dz/portail/index.php/ar)

برنامج تمويل لشراء المادة الأولية يخص أشخاص يزاولون مهنة من البداية وفي حاجة لتمويل مستلزمات مشروعاتهم من المواد الأولية في حين التمويل الخاص بإنشاء مشروع لا يتوفر على مهنة، أي أنه ينطلق من أول مرحلة وهي الفكرة وهذا ما جعل قروض الوكالة تستقطب ذوي الحرف والمهن ممن هم بحاجة لاقتناء مواد أولية للمضي قدما في مشاريعهم وتطويرها في مابعد.

الخاتمة.

تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق عدد مهم من المؤسسات المصغرة والصغيرة تبعا للقروض والسلفيات التي تقوم بمنحها لطالبيها، وهي مؤسسات مصغرة وصغيرة تبعا لمعيار عدد العمال الموظفين في اطار في هذه المؤسسات المستحدثة. وبالتالي تعتبر مساهمة الوكالة في محاربة وتخفيف نسبة البطالة بسوق العمل الجزائري فعالة خاصة فيما يتعلق بالعنصر النسوي.

فمن خلال ما سبق يتضح أن:

- الصناعات الصغيرة في مقدمة النشاطات الممولة من طرف الوكالة،
- حوالي نصف المستفيدين من القروض نساء،
- من برامج التمويل يتضح أن الوكالة تساهم في دعم وتوسيع مهن وحرف موجودة مقارنة بخلق مشروعات من الصفر،
- أصحاب القروض من ذوي التعليم المتوسط.

ومنه نجد ان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن طريق قروضها الممنوحة استقطبت شريحة النساء من ذوات المستوى التعليمي المتوسط، ومن أصحاب الحرف الصناعية على وجه الخصوص.

ولا يمكن أيضا اغفال أهم مميزات أسلوب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن باقي الأجهزة الناشطة في نفس المجال والتي تسعى لخلق مؤسسات صغيرة ومحاربة البطالة، وهي تتمثل في:

- انشاء قروض مخصصة وموجهة خصيصا للنساء،
- ليس هناك سقف للسن في منح قروضها كبعض الوكالات مثل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (30-50 سنة).

المراجع:

- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003.

- السهلي، مجمد على، علاقة البطالة بالجرائم المالية دراسة مسحية على نزلاء إصلاحية الحائل بالرياض من السعوديين، ماجستير، الرياض، أكاديمية نايف الأمنية.

- منتدى رؤساء المؤسسات، من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري، جوان 2015.

- منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة

- التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 2003/05/28.
- ورسك، ج.د.ن. (ترجمة محمد عزيز، محمد كعييه)، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، بنغازي، جامعة قان يونس.
- منشورات الوكالة المحلية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- www.maharty.com/vb/archive/index.php?t-843.htm.